ورقة حقائق حول

واقع انتهاكات حقوق النساء بناء علي العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن مشروع حماية النساء والفتيات.

مشروع حماية النساء والفتيات المهمشات والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق المهمشة في قطاع غزة من خلال الاستجابة متعددة القطاعات. بتمويل من مكتب الامم المتحدة للتنسيق للشئون الانسانية OCHA بالشراكة مع مركز شئون المرأة –غزة والهلال الاحمر الفلسطيني لقطاع غزة.

ورقة الحقائق بناء علي استبيانات قياس الخدمات وجودتها قبلية وبعدية لأنشطة الدعم النفسي الاجتماعي وورش رفع الوعي القانوني والاجتماعي

نطاق التدخل:

اجمالي المستفيدين (عدد 7.294 مستفيدة)

التمكين الاقتصادي
15 ناجية

ورش توعية نفسي اجتماعي
480 مستفيد

ورش توعية قانونية
480 مستفيد/ة

العلاج الطبي
240 سيدة وفتاة

جلسات العلاج النفسي
100 جلسة لعدد 20 سيدة

التمثيل القانوني للسيدات
110قضايا

علاج طبي لمريضات السرطان
30 سيدة

نطاق العمل الجغرافي :

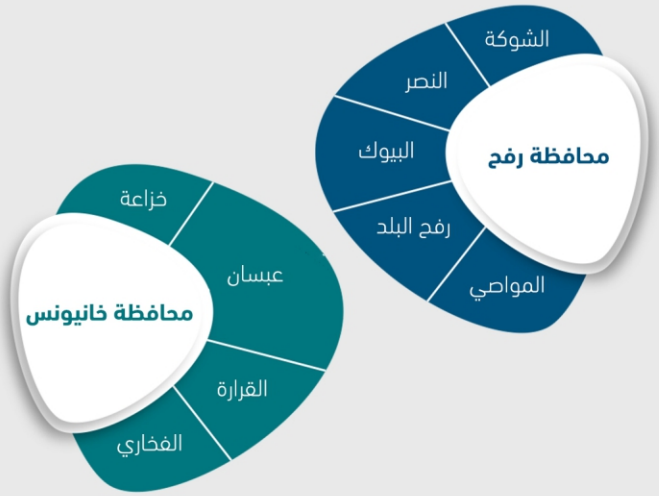

المشاركون/ ات في قياس الأثر:

ورش رفع الوعي القانونى (480 نساء)

جلسات الدعم النفسي والاجتماعى (نساء وفتيات 480)

حقائق:

مستوى الوعي لدى المستفيدين

. العنف المبني على النوع الاجتماعي

58.0 % لا يعتقدون أن العنف سلوك موروث لا يمكن تغيره

69.0% عرفوا أنهم يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف

. أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي

79.5% أكدوا أن اختلاف القوانين بين الجنسين فيما يتعلق بحضانة الأطفال يعتبر شكل من أشكال العنف القانوني

77% أكدوا أن الحرمان من الميراث شكل من أشكال العنف الاقتصادي.

73.5% اعتبروا أن العنف الثقافي والعنف الالكتروني شكل من أشكال العنف.

. آليات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي

80.5% يرون أن نساء قطاع غزة المعنفات والناجيات من العنف يحتجن الى مركز ايواء "مبيت".

80% أكدوا معرفة ووعي النساء بحقوقهن والتعرف على أشكال العنف يساعدهن في مواجهة العنف.

64% فقط يعتقدون أن نظام الإحالة "التحويل" المعمول به بين المؤسسات الحقوقية، الصحية الخدماتية يواجه العنف.

78.5% يعتقدون أن تفعيل القوانين الرادعة للعنف ضد المرأة من قبل الحكومات والسلطات يساعد في الحد من العنف.

. حقوق المرأة

47.5% فقط يرون أن المرأة حاصلة على حقوقها في المجتمع الفلسطيني.

71% يشعرون أنهم قادرون على التحدي لتغيير المواقف حول حقوق النساء (بما في ذلك العنف ضد المرأة)

74.5% يعرفون كيف ومن أين يطلبون المساعدة (على سبيل المثال: العائلة، المجتمع، الاصدقاء، المنظمات)

الخط الساخن

1 8 0 0 2 8 0 2 8 1

مستوى الأثر النفسي لدى المستفيدين :

. الضغوط النفسية للمشاركات

34% لا يشعرون بالخوف والارتباك عند التعرض لضغوط نفسية.

49% لا يجدون صعوبة في التصرف اتجاه الضغوط النفسية التي يتعرضون لها.

. العنف المبني على النوع الاجتماعي

54% نادرا ما يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف.

37% لا يفصحون عن العنف الذي يتعرضون له أمام الآخرين.

. تعديل الأفكار السلبية

69% لا يشعرون بالكراهية من قبل الأخرين

8% فقط يقارنون أنفسهم بالأخرين ويشعرون أنهم أفضل منهم

. الرعاية الذاتية:

73% يعرفون كيف يهتمون بأنفسهم.

70% يشعرون أن هناك فائدة لممارسة أنشطة الرعاية الذاتية

مستوى الوعي القانوني لدي المستفيدين

. الطلاق

70% يرون أن عقم الزوج من أسباب التفريق بين الزوجين.

60% يوافقون على أنه يحق للزوج أن يرجع مطلقته بدون عقد ومهر جديد.

. الحضانة

76% يرون أن تبقي حضانة الام المطلقة والارملة لأطفالها حتى سن 11 سنة.

50% يؤكدون أن التنازل عن الحضانة خلال فترة الحضانة باطل ولا يؤخذ به.

. النفقة

77% يرون أن نفقة الزوجة علي الزوج من لحظة عقد القران

69% أكدوا أن المرأة الناشز ليس لها نفقة

. الميراث

85% يرون أن نصيب الزوجات يكون بقيمة نصيب الزوجة الواحدة فيقتسمن الربع أو الثمن.

81% أكدوا أن الأولاد الذين مات والدهم في حياة جدهم لهم نصيب من الميراث.

العلاج النفسي :

قام الطبيب النفسي ضمن المشروع باستقبال عدد (20) سيدة ، تم تحويلها من مدراء الحالات و قد قام الطبيب تطبيق 3 مقاييس نفسية وهم: (مقياس هاملتون لتقدير القلق، مقياس بيك لتقدير الاكتئاب النفسي، مقياس إدنا فو لتقدير اضطراب ما بعد الصدمة).

نتائج استخدام مقياس هاميلتون القبلي لتقدير مدي القلق

• كان عدد الحالات التي شخصت قلق نفسي (5 حالات) ، 30% درجة قلق طفيف ، 20 % درجة قلق متوسط ، 15 %.

نتائج استخدام مقياس بيك القبلي لتقدير الاكتئاب النفسي

• كان عدد الحالات التي شخصت اكتئاب (12 حالة) ، 25 % درجة اكتئاب طفيف ، 10 % درجة اكتئاب متوسط ، 75 % درجة اكتئاب شديد.

نتائج استخدام مقياس إدنا فو القبلي لتقدير اضطراب ما بعد الصدمة

• كان عدد الحالات التي شخصت اضطراب ما بعد الصدمة (حالتين فقط) ، 12 % درجة اضطراب طفيف ، 5 % درجة اضطراب متوسط ، 2 % مرتفع .

نتائج:

• هناك تأثير عالي للورش والندوات التي تم عقدها في سبيل تحقيق الهدف العام للمشروع.

• العادات والتقاليد لها دور كبير في تعزيز ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني.

• هناك ازدياد واضح في المعرفة القانونية لدى المستفيدين/ات حول مواضيع الاحوال الشخصية.

• من خلال ورش التوعية زادت القناعة لدي الكثير من المستفيدين باختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية بأن العنف ليس سلوك موروث وكذلك يمكن تغيره.

• تعيش معظم الفئات المستهدفة في مجتمع عشائري وقبائلي وأسري يستند لعادات وتقاليد تحتوي البعض منها على مفاهيم خاطئة كالتعصب والذكورية، ما أضاف أهمية كبية للتدخل في هذه المناطق.

• الرهبة والخوف لدي بعض النساء من الفضيحة أو ازدياد المشاكل وتوسع دائرتها عند افصاحها للعنف سواء أمام الجهات الحكومية أو أمام عائلتهم بسبب طبيعة المجتمع، زاد من درجة عدم الإفصاح عما يتعرض.

• تري النساء المعنفات أنهن لم يجدن الحاضنة الآمنة في نظام الاحالة المعمول به.

• نقص المقدرة لدي النساء على التعامل مع الضغوط النفسية بسبب الظروف الاقتصادية والنفسية والاجتماعية وحجم الضغوطات التي يعيشها سكان غزة بسبب الحصار والوضع الاقتصادي الذي تشكل النساء جزء منه

• هناك زيادة كبيرة في الثقة بالنفس لدى المستفيدات بسبب احساسهم بأن هناك مجموعة تهتم بقضاياهم وتناصرهم.

توصيات :

• تكثيف ورش التوعية لزيادة الوعي خصوصا مع الفئات ذات المستوي التعليمي المحدود والثقافة البسيطة.

• تصميم مراكز متخصصة تعمل على متابعة يومية للنساء في مجالات متنوعة ومختلفة مع التركيز على الدعم النفسي كتفعيل الخط الساخن القانوني النفسي بطريقة تسهل التواصل مع كافة النساء اللواتي يعانين من العنف او لديهم قضايا اجتماعية او نفسية او قانونية.

• الحشد والمناصرة وعقد العديد من الجلسات التشاور مع الجهات المصممة للقانون المنفذة في سبيل صياغة قوانين رادعة وحامية للعنف الجسدي والجنسي ضد المرأة.

• المساهمة في التمكين الاقتصادي للنساء المعنفات والمطلقات والأرامل عبر تأسيس مشاريع مدرة للدخل تساهم في رفع الروح المعنوية والنفسية لهم.

• إنشاء دليل الكتروني وبرنامج إرشادي الكتروني يستخدم كتطبيق ويحدث دوما يضمن تنمية المعارف القانونية والحقوقية للمرأة والطفل والاسرة وكافة الفئات المستهدفة خصوصاً مع الانتشار الواسع للتكنولوجيا والانترنت وبرامج الاندرويد.

• تعزيز الأنشطة المنهجية واللا منهجية مع الفئات العمرية المختلفة للنساء حول العنف وأشكاله مع ضرورة التركيز على الفئات الأقل تعليماً.

• مراجعة نظام الإحالة بمراحله المختلفة مدخلاته والآليات المستخدمة به ومخرجاته ودراستها ومعرفة مدي وملاءمتها وقدرتها على التعامل مع النساء المعنفات.

• تصميم برامج عمل كاملة مع الأسرة كحالة واحدة لان الظواهر الاجتماعية والنفسية والقانونية مرتبطة ككل ولها علاقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسرة فلا يمكن العمل مع السيدة دون برامج مختصة للتعامل مع الرجل والطفل.